

## التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية الواردة في كلمتي: ﴿تساءلون﴾ و﴿والأرحام﴾ من

### الآية الأولى من سورة النساء

محمد علي عبيد

عضو هيئة التدريس بقسم اللغة العربية كلية اللغات والترجمة - جامعة مصراتة

m.ebaid@lt.misuratau.edu.ly

الملخص:

يحتوي هذا البحث على ذكر القراءات الواردة في الكلمتين: ﴿تساءلون﴾ و﴿والأرحام﴾، وتوجيهها لغويا، وما في ذلك من رد وانتصار لبعض القراءات، كما يحتوي هذا البحث على ما صاحب ذلك من مسائل اختلاف بين المذهبين البصري والكوفي، فتأسس على مقدمة وذكر للقراءات ومبحثين وخاتمة. الكلمات المفتاحية: القراءات، توجيهه، تساءلون، الاختلاف في التاء، الأرحام، الانتصار للقراءة.

### Providing evidence for the linguistic correctness of the different Quranic readings of ﴿تساءلون﴾ and ﴿الأرحام﴾ in the first verse of Surat An-Nisa

Mohammed Ali Ebaid

Faculty Member in the Arabic Department at the Faculty of Languages and Translation, Misrata University

#### Abstract:

This research study aims at conducting a linguistic analysis of two Quranic words (تساءلون) - and ((الأرحام)) in the first verse of Surat An-Nisa in the different readings of the Holy Quran. The study encompasses the argument for and against each different reading. It also explores the dissimilarities between the two grammatical schools of Basra and Kufa.

#### Key Words:

Quranic Readings, Providing evidence for linguistic correctness, Dissimilarities in التاء, Argument for Quranic readings, الأرحام

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فالتوجيه اللغوي للقراءات القرآنية له أهمية كبرى في اللغة العربية؛ ففي اختلاف القراءات تقوية للعديد من اللهجات والقواعد، وفي تعدد الروايات تعدد للمسائل، كما أن له أثراً كبيراً في توسع المعنى للنص القرآني.

وفي هذا البحث سأتناول بعد المقدمة: القراءات الواردة في الكلمتين، المبحث الأول: التوجيه الوارد في قراءات تسألون، المبحث الثاني: التوجيه الوارد في قراءات الأرحام، ثم خاتمة سأذكر فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، ثم يليها فهرس للمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها.

واخترت البحث في هذه الآية؛ لما فيها من كثرة التوجيهات والردود والانتصارات، وما فيها من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، حيث سأذكر كافة القراءات الواردة في الكلمتين: ﴿تَسْأَلُونَ﴾ و﴿وَالْأَرْحَامِ﴾، وأحاول قدر الإمكان جمع التوجيهات الواردة في كل قراءة، وبعد ذكر كلام العلماء في توجيه كل قراءة؛ سأذكر ما بها من خلاف لغوي - إن وجد - ثم الانتصار للقراءة التي رُذِّت - وهذا خاص بـ ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾ على الجر - ثم أخيراً في الخاتمة سأذكر رأيي في المسألة الخلافية من خلال الوقوف على حجج وأدلة كل فريق.

#### الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي اهتمت بتوجيه القراءات القرآنية، منها ما هي مصادر عامة كمصادر النحو والتفسير، والتي رجعت إليها واقتبست منها في هذا البحث، ومن الدراسات الأخرى التي وقفت عليها:

- قراءة في القراءات القرآنية معجم القراءات القرآنية نموذجاً، من أول سورة النساء إلى الآية 110 من سورة الأنعام، دراسة إحصائية تحليلية (ريالة ماجستير)، كلية الآداب - جامعة وهران - الجزائر.
- منهج أبي حيان في توجيه القراءات المتواترة في البحر المحيط في سورة النساء (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الإسلامية - جامعة المدينة العالمية - ماليزيا.

#### القراءات:

- ﴿تَسْأَلُونَ﴾ بالتخفيف: قراءة الكوفيين، وهم: عاصم وحمة والكسائي وخلف.
- ﴿تَسْأَلُونَ﴾ بالتشديد: قراءة الباقين.
- ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾ بخفض الميم: قراءة حمزة.

﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ بنصب الميم: قراءة الباقي (النشر في القراءات العشر، 2: 247) و (الوافي في شرح الشاطبية، ص 242) و (البذور الزاهرة، ص 73).  
 وُقِرَى مِنْ غَيْرِ الْعَشْرِ: (تَسْلُونَ) (المحرر الوجيز، 3: 483) و (تفسير البحر المحيط، 3: 165) و (تَسْأَلُونَ).  
 وُقِرَى أَيْضًا: (وَالْأَرْحَامَ) بِالضَّمِّ (إعراب القراءات الشواذ، 1: 362) و (تفسير البحر المحيط، 3: 165).

### المبحث الأول: توجيه ﴿تَسْأَلُونَ﴾ و ﴿تَسْأَلُونَ﴾:

هاتان القراءتان من القراءات العشر المتواترة، ولغتان من لغات العرب، والاختلاف بينهما: أن إحدى القراءتين مخففة، حذفت فيها إحدى التائين، والثانية حدث فيها إدغام بدل الحذف، وسأنتطرق إلى توجيهات بعض العلماء في كلِّ قراءة، سواء كانت مخففة أو مشددة، وما بكلِّ قراءة من مسائل وآراء لغوية ونحوية ما أمكن.

و(تَسْأَلُونَ) بالتخفيف: حذفت منها إحدى "التائين"، وهي إمَّا الأولى، أي: "تاء" المضارعة، أو الثانية، أي: الأصلية.

(تَسْأَلُونَ) بالتشديد: أدغمت "التاء" الثانية - الأصلية - في "السين"، سواء كان ذلك بإدغام "التاء" مباشرة في "السين"، أو قلبها - أي: "التاء" - "سينًا"، ثم إدغامها في "السين".  
 وذكر الأخفش في تفسيره لهذه الآية: أن "التاء" المحذوفة في القراءة المخففة؛ هي "التاء" الأخيرة، أي: "التاء" الأصلية، وعبر عنه بأن ذلك كثير في كلام العرب (معاني القرآن للأخفش، 1: 243).

وفي قراءة التشديد، ذكر الطبري والزجاج: أن الأصل (تَسْأَلُونَ)، ثم قال الطبري: "ثم أدغم إحدى "التائين" في "السين"؛ فجعلها "سينًا" مشددة" (تفسير الطبري، 6: 343).

نلاحظ أن الطبري قال: أدغم إحدى "التائين" في "السين"، ولم يحدد أي "تاء" أدغمت، فهي الأولى التي للمضارعة؟ أم الثانية الأصلية؟

لا أظن أنه قصد أن الإدغام يمكن أن يحصل بين "تاء" المضارعة و"السين"، بل عبر بـ"إحدى "التائين" وهو يقصد الأصلية الملاصقة لـ"السين"؛ لأن الصورة الأخرى غير متأتية.

وعَلَّلَ الرَّجَّاحُ إدغام "التاء" في "السّين" فقال: "وأدغمت "التاء" في "السّين"؛ لقرب مكان هذه من هذه".

وذكر الرَّجَّاحُ أيضاً في قراءة التّخفيف: أن الحذف وقع في "التاء" الثانية، وعَلَّله: بأن الحذف وقع استخفافاً؛ لأنّ الكلام غير ملبس (معاني القرآن وإعرابه للرجاح، 2: 6).  
وفي قراءة التّخفيف: ذكر ابن خالويه آراء ثلاثة في أيّ التّائين حذف، فنسب لهشام: حذف الأولى، ولسبيويه: حذف الثانية، والفراء: لا يُبالي أيهما حذف (إعراب القراءات السبع وعللها، 1: 127) و (تفسير البحر المحيط، 3: 164) و(الكتاب، 4: 476)  
قال أبو عليّ الفارسيّ: "مَنْ ثَقُلَ (تَسَاءَلُونَ)؛ أراد: تَسَاءَلُونَ؛ فأدغم "التاء" في "السّين"، وإدغامها في "السّين" حسن؛ لاجتماعهما في أنّهما مِنْ حروف طرف اللّسان وأصول التّنايا، واجتماعهما في الهمس.

ومن خَفَّفَ فقال: (تَسَاءَلُونَ)؛ حذف "تاء" تتفاعلون؛ لاجتماع حروف متقاربة، فأعلّها بالحذف، كما أعلّ بالإدغام مَنْ قال: (تَسَاءَلُونَ)، وإذا اجتمعت المتقاربة؛ خَفَّفَت بالحذف والإدغام والإبدال "الحجة للقراء السبعة، 3: 119).

ويرى الرَّجَّاحُ أيضاً: أنّ مَنْ ثَقُلَ؛ أدغم "التاء" في "السّين"، ومن خَفَّفَ؛ حذف التّانية (الكشاف، 2: 6).

أمّا ابن عطية: فقد جعل (تَسَاءَلُونَ) المشدّدة، ليس بإدغام "التاء" في "السّين" مباشرة، وإنّما بإبدال "التاء" التّانية "سيناً"، ثمّ إدغامها في "السّين"، وفي المخففة بحذف "التاء" التّانية تخفيفاً، وعَلَّل ذلك: بأنّ هذه "تاء" تتفاعلون، تُدغم في لغة وتحذف في أخرى؛ لاجتماع حروف متقابلة (الحرر الوجيز، 3: 482).

وذهب أبو حيّان إلى ما ذهب إليه ابن عطية، ونقل كلامه في ذلك (تفسير البحر المحيط، 3: 164).

أمّا قراءة (تَسَلُونَ) خفيفة بغير "الف"؛ فقد ذكرها الرَّجَّاحُ، وذكرها ابن عطية أيضاً، ونسبها إلى ابن مسعود (الكشاف، 2: 6) و (الحرر الوجيز، 3: 483).

وذكرها أبو حيّان أيضاً، فقال: "وقرئ (تَسَلُونَ) بحذف "الهمزة" ونقل حركتها إلى "السّين" " (تفسير البحر المحيط، 3: 165).

وأما قراءة (تَسْأَلُونَ): فقد ذكرها الرَّخْشَرِيُّ دون تفصيل، وذكرها العكبريُّ أيضاً، فقال: " ويُقرأ (تَسْأَلُونَ) بالتخفيف من غير "ألف"، أي: تَسْأَلُونَ الله " (إعراب القراءات الشواذ، 1: 362).  
الاختلاف في "التاء" من (تساءلون)

بعد ذكر أقوال العلماء السابقة؛ وجد أن أصل الكلمة في القراءتين: (تَسْأَلُونَ) بتاءين، الأولى مفتوحة والثانية ساكنة، وبعضهم أدغم وبعضهم حذف، والذي أدغم؛ أدغم "التاء" الثانية في "السّين"، وإنَّ عبْر ابن عطية بـ "أدغم إحدى التّاءين" في "السّين"؛ "إلّا أنّه كما أسلفنا، لا يتصوّر إدغام "تاء" المضارعة في "السّين"؛ لوجود حرف بينهما، وهو "التّاء".

والأغلب قال بإدغام "التّاء" في "السّين" مباشرة؛ لقرئهما في المخرج، والذي عبّر عنه أبو علي الفارسيّ: بأنّه حسن؛ لاجتماعهما في أنّهما من حروف طرف اللّسان، وأصول الثّنايا.  
وخالف ابن عطية: في أنّ الإدغام حدث بعد قلب "التّاء" الثّانية وإبدالها "سيناً"، بأنّ أصبحت الكلمة (تَسْأَلُونَ)، ولتقلها وصعوبة النّطق بها؛ أدغم "السّين" في "السّين".

ومن ذلك قولهم في العدد (ستّ)، إذ بعد قلب وإبدال؛ صارت صورتها ما قبل الأخيرة: (ستّ) ثمّ أدغمت "التّاء" في "التّاء"؛ فصارت (ستّ)، فالأصل (سدس)؛ لأنّها من التّسدس؛ ولذلك قالوا في تصغيرها: (سُدَيْسَة)، لكنّهم قلبوا "السّين" الأخيرة "تاء"؛ لتقرب من "الدّال" الذي قبلها، فصار التّقدير (سدت)؛ فلمّا اجتمعا "الدّال" و"التّاء" وتقاربا في المخرج؛ أبدلوا "الدّال" "تاء" لتوافقها في الهمس، ثمّ أدغمت "التّاء" في "التّاء" (سر صناعة الإعراب، 1: 155).

أما مَنْ حذف "التّاء"؛ فهذه مسألة خلافيّة بين النّحاة، فمنهم من قال بأنّ المحذوفة هي الأولى، أي: "تاء" المضارعة، ومنهم من قال بمحذف الثّانية، أي: "التّاء" الأصليّة، ومنهم من قال: حذف الأولى أو الثّانية سواء.

فمن قال بمحذف الأولى: هشام الضّرير والكوفيّون، ومن قال بمحذف الثّانية: سيبويه والبصريّون

(إعراب القراءات السبع وعللها، 1: 127) و (تفسير البحر المحيط، 3: 164) و (الكتاب، 4:

476) و (شرح المفصل لابن يعيش، 5: 558) و (ارتشاف الضرب، 1: 339) و (همع الهوامع، 3:

446).

وأضاف ابن يعيش أنّ من قال: بمحذف الأولى، جوّز أيضاً: أن يكون الحذف في الثّانية (شرح

المفصل لابن يعيش، 5: 558).

وهناك من قال: بأن الأمر سواء، فلا تبالي إن حذفت الأولى أو الثانية، ونسبه ابن خالويه - كما أسلفت - للفرّاء (إعراب القراءات السبع وعللها، 1: 127).

وهذه المسألة - أي: مسألة الخلاف في حذف الأولى أو الثانية - ذكرها الأنباري في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف" بالتفصيل، فقال: "ذهب الكوفيون إلى أنه إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان: "تاء المضارعة، و"تاء" أصليّة، نحو: (تتناول، تتلوّن)؛ فإنّ المحذوف منها "تاء" المضارعة، دون الأصليّة.

وذهب البصريّون إلى أنّ المحذوف منها "التاء" الأصليّة، دون "تاء" المضارعة" ثم ذكر بعد ذلك حجج وأدلة كل مذهب، فحجّة الكوفيّون: أنّه لما اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد في أول الفعل؛ استثقلوا اجتماعهما؛ فوجب أن تحذف إحداهما، وكان حذف الزائدة أولى من حذف الأصليّة؛ لأنّ الزائد أضعف من الأصليّ.

والبصريّون، قالوا: قلنا بجذف الأصليّة أولى من الزائدة؛ لأنّ الزائدة دخلت لمعنى، وهو المضارعة، فكان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى (الإنصاف في مسائل الخلاف، 2: 182).

#### المبحث الثاني: الأرحام

##### أولاً: القراءة على التّصّب: ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾

قال الأخفش: (الأرحام) منصوبة: أي: اتّقوا الأرحام، وقال بأنّها الأحسن (معاني القرآن للأخفش، 1: 243).

ونقل الطّبري عن أبي جعفر: أنّ القراءة بالتّصّب؛ بمعنى: واتّقوا الله الذي تساءلون به، واتّقوا الأرحام أن تقطعوها، فعطف "الأرحام" في إعرابها بالتّصّب، على لفظ الجلالة (تفسير الطبري، 6: 349).

ورجّح القراءة بالتّصّب الرّجّاح، ووصفها بالجيّدة، حيث قال: "القراءة الجيّدة نصب الأرحام، المعنى: واتّقوا الأرحام أن تقطعوها" (معاني القرآن وإعرابه للزجاج، 2: 6).

ويرى أبو عليّ الفارسيّ: أنّ من نصب؛ يحتمل وجهين: الأول: أن يكون معطوفاً على موضع الجارّ والمجرور. والثاني: أن يكون معطوفاً على قوله: (واتّقوا)، أي أنّ التّقدير: اتّقوا الله الذي تساءلون به، واتّقوا الأرحام فصلوها ولا تقطعوها (الحجة للقراء السبعة، 3: 121).

وذهب القيسيّ إلى ما ذهب إليه أبو عليّ أيضاً، مِنْ أَنَّ التَّصْبِ يَكُونُ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهِينِ السَّابِقِينَ (مشكل إعراب القرآن، 1: 187).

ووجهه به الزّمخشرّي أيضاً - أي: ما ذهب إليه القيسيّ ومن قبله الفارسيّ - وقال في وجهه أن يكون معطوفاً على موضع الجارّ والمجرور: "وينصره قراءة ابن مسعود: تسألون به وبالأرحام" (الكشاف، 2: 6).

وذهب البيضاويّ، وأبو حيّان إلى ما ذهب إليه الزّمخشرّي ومن سبقه في ذكر الوجهين السّابقين، قال أبو حيّان:

"فأمّا التّصّب؛ فظاهره أن يكون معطوفاً على لفظ الجلالة، ويكون ذلك على حذف مضاف التّقدير: واتّقوا الله، وقطع الأرحام، وعلى هذا المعنى، فسرها ابن عباس وقتادة والسّديّ وغيرهم، والجامع بين تقوى الله وتقوى الأرحام؛ هذا القدر المشترك، وإن اختلف معنى التّقويّين؛ لأنّ تقوى الله بالتزام طاعته، واحتجاب معاصيه، واتّقاء الأرحام بأن تُوصّل، ولا تقطع ...

وقيل: التّصّب عطفاً على موضع به، كما تقول: "مررتُ بزيدٍ وعمراً"، لما لم يُشاركه في الإلتباع على اللفظ؛ أتبع على موضعه، ويؤيد هذا القول؛ قراءة عبد الله: ﴿تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ " (تفسير البيضاوي، 2: 58) و(تفسير البحر المحيط، 3: 165).

ثانياً: القراءة على الجرّ: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾

القراءة بالخفض، تكون بعطف الأرحام على "الهاء" في "به"، أي: بعطف الظاهر على الضمير المجرور.

استفبح هذه القراءة الفراء، وقال: "هو كقولهم: بالله والرحم، وفيه قبح؛ لأنّ العرب لا تردّ مخفوضاً على مخفوض وقد كتبي عنه" (معاني القرآن للفراء، 1: 252).

ومنعها المبرد، فقال: "وهذا ممّا لا يجوز عندنا، إلّا أن يضطرّ إليه شاعر" (الكامل في اللغة والأدب، 3: 30).

وردّها الطّبريّ، وقال: ذلك غير فصيح من كلام العرب، إلّا في ضرورة الشّعْر، ونقل عن أبي جعفر أنّه لا يُجيز القراءة بها (تفسير الطبري، 6: 346، 350).

وردّها الزّجاج أيضاً، فقال: "فأمّا الجرّ في الأرحام، فخطأ في العربيّة لا يجوز إلّا في اضطرار شعر، وخطأ أيضاً في أمر الدين عظيم؛ لأنّ النبيّ ﷺ قال: "لا تحلفوا بأبائكم"، فكيف يكون تساءلون به وبالأرحام على ذا؟" (معاني القرآن وإعرابه للزجاج، 2: 6).

وجعلها ابن خالويه على تقدير خافض مضمر، أي: تساءلون به وبالأرحام، ونسب إلى العجاج أنّه كان إذا سئل: كيف تجحدك؟ قال: خير، عافك الله، يريد: بخير (إعراب القراءات السبع وعللها، 1: 127).

وقال أبو عليّ الفارسيّ: إنّ تركه أحسن؛ لأنّ عطف الظاهر على الضمير المجرور؛ ضعيف في القياس، وقليل في الاستعمال (الحجة للقراء السبعة، 3: 121).  
أمّا القيسيّ؛ فقد ذكر أنّه قبيح عند سيبويه؛ لأنّ المضمر المخفوض بمثزلة التثنية (مشكل إعراب القرآن، 1: 187، 188).

وردّها الزّنجشيريّ أيضاً، فقال: "والجرّ على عطف الظاهر على المضمر؛ ليس بسديد؛ لأنّ الضمير المتصل؛ متصل كاسمه، والجارّ والمجرور كشيء واحد" (الكشاف، 2: 6).

وقال ابن عطية: إنّ هذه القراءة عند رؤساء نحويّي البصرة؛ لا تجوز، وقبيحة عند سيبويه إلّا في الشّعور، ونسب إلى القاضي أبي محمّد - رحمه الله - أنّ هذه القراءة مردودة من المعنى لوجهين:  
الأوّل: أنّ ذكر الأرحام فيما يُتساءل به؛ لا معنى له في الحضّ على تقوى الله، ولا فائدة فيه، أكثر من الإخبار أنّ الأرحام يُتساءل بها، وهذا تفرق في معنى الكلام، وغضّ عن فصاحته، وإثما الفصاحة؛ أنّ تكون لذكر الأرحام فائدة مستقلة.

الثاني: أنّ في ذكرها على ذلك؛ تقرير التّساؤل بها، والقسم بجرمتها، والحديث الصّحيح يردّ ذلك، في قوله ﷺ: "مَنْ كَانَ حَالِفًا؛ فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ" (الكتاب، 2: 381) و(المحرر الوجيز، 3: 483، 484).

قال العكبريّ: "يقرأ بالجرّ على القسم، وقيل: عطف على الضمير من غير إعادة حرف الجرّ، وهو رأي الكوفيّين... وجواب القسم في قراءة مَنْ جَرَّ: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾" (سورة النساء، من الآية 1)، (إعراب القراءات الشواذ، 1: 363، 364).

وذكر القرطبيّ: أنّ قراءة الجرّ؛ لحنّ عند رؤساء البصريّين لا تجوز، وعند الكوفيّين قبيح، ونقل قول المبرّد: لو صلّيت خلف إمامٍ يقرأ بها؛ لأخذت نعلي ومضيت (الجامع لأحكام القرآن، 6: 7، 9).



وذكر الآية الرضويّ أثناء تطرّفه للخلاف بين البصرة والكوفة، وردّها بقوله: "والظاهر أنّ حمزة جوّز ذلك بناء على مذهب الكوفيّين؛ لأنّه كوفيّ، ولا نسلم بتواتر القراءات" (شرح الرضي على الكافية، 2: 336).

وضعّف القراءة البيضاوي، فقال: "وقرأ حمزة بالجرّ عطفاً على الضمير المحرور، وهو ضعيف؛ لأنّه كبعض الكلمة" (تفسير البيضاوي، 2: 58).

وضعّفها أيضاً التسفيّ، فقال: "بالجرّ على عطف الظاهر على المضمّر، وهو ضعيف؛ لأنّ الضمير المتصل كاسمه المتصل، والجارّ والمحرور كشيء واحد، فأشبهه العطف على بعض الكلمة" (تفسير النسفي، 1: 327).

أمّا أبو حيّان فقد قال: إنّ ظاهر قراءة الجرّ؛ عطفُ "الأرحام" على الضمير المحرور من غير إعادة حرف الجرّ، وعلى هذا فسرها الحسن والتخعيّ ومجاهد، ويؤيّد قراءة عبد الله بن مسعود: (وَبِالْأَرْحَامِ)، وكانوا يتناشدون بذكر الله والرحم.

وذكر أبو حيّان أيضاً: أنّ هناك مَنْ ذهب إلى أنّ "الأرحام" مجرورة على القسم، لا على العطف، و"الواو" التي سبقت "الأرحام" للقسم، وليست عاطفة، والله - سبحانه وتعالى - أنّ يقسم بما شاء من مخلوقاته، وذهبوا إلى هذا التخريج؛ فراراً من العطف على الضمير المحرور من غير إعادة حرف الجرّ، وذهاباً إلى أنّ القسم بما؛ تنبيهاً على صلتها، وتعظيماً لشأنها، وأنها من الله تعالى بمكان (تفسير البحر المحيط، 3: 165، 167).

ثمّ سبق من أقوال، وردّ للقراءة، ومن قول ابن عطية: "عند رؤساء البصريّين لا تجوز"، وقول العكبري: "عطف على الضمير المحرور من غير إعادة حرف الجرّ، وهو رأي الكوفيّين"، وقول القرطبيّ الذي سبق؛ تبين أنّ هناك رأيين، وهما: رأي البصريّين القائل بالمنع، ورأي الكوفيّين القائل بالجواز.

فجمهور البصريّين لا يجوز عندهم عطف الظاهر على الضمير المحرور، ويجوز عند الكوفيّين والجرميّ، ويونس بن حبيب وقطرب وأبي عليّ الشلوّيين وابن مالك وأبي حيّان (شرح الرضي على الكافية، 2: 336) و (شرح الكافية الشافية، 1: 62) و (مع الهوامع، 3: 189).

ونسب ابن مالك والسيوطي للأخفش جواز عطف الظاهر على المضمّر المحرور، غير أنّ الأخفش في كتابه "معاني القرآن"؛ بعد ذكره قراءة الجرّ والتصب في الآية التي معنا، قال: التصب

أحسن، وعلل ذلك بقوله: "لأنك لا تُجري الظاهر على المضمير المجرور" (معاني القرآن للأخفش، 1: 243).

وهذه المسألة من مسائل الخلاف بين الكوفة والبصرة، ذكرها الأنباري فقال: "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو: "مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ".

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز".

ثم ذكر بعد ذلك أدلة كل مذهب، فقد احتج الكوفيون بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز؛ أنه قد جاء ذلك في التثنية وفي كلام العرب، وذكروا هذه القراءة (الأرحام) وهي قراءة أحد السبعة - حمزة الزيات - والتنجي وغيره، وذكروا أيضاً قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ (سورة النساء، من الآية 162) فـ"المقيمين": في موضع خفض بالعطف على "الكاف" في "إليك".

وأما البصريون؛ فقد احتجوا بأنه لا يجوز؛ لأن الجار والمجرور بمثلة شيء واحد، فإن عطفت على الضمير المجرور؛ فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز. ومنهم من قال: إنما قلنا ذلك؛ لأن الضمير قد صار عوضاً عن التثنية، فينبغي أن لا يجوز العطف عليه، كما لا يجوز العطف على التثنية (الكتاب، 2: 381).

ثم رد الأنباري على الكوفيين، وانتصر لرأي البصريين، وذكر في رده هذا توجيهاً لقراءة (الأرحام) بالجر، والذي قال فيه: بأنه لا حجة للكوفيين من وجهين:

الأول: أن لفظ "الأرحام"؛ ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور، وإنما هو مجرور بالقسم، وجواب القسم: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (سورة النساء، من الآية 1).

الثاني: أن "الأرحام"؛ مجرور بـ"باء" مقدرة، والتقدير: "وبالأرحام"، فحذفت؛ لدلالة الأولى عليها (الإنصاف في مسائل الخلاف، 2: 34 - 37).

وقد انتصر ابن مالك لرأي الكوفيين ووافقهم، ورد على البصريين بعد أن ذكر حججهم، وهي: شبه ضمير الجر بالتثنية، وصلوح حلول كل من المعطوف والمعطوف عليه محل الآخر، فقال: "وكلتا الحجتين ضعيفة:"

أما الأولى: فيدلّ على ضعفها؛ أنّ شبه ضمير الجرّ بالتّنين، لو مُنِع من العطف عليه؛ لمُنِع من توكيده والإبدال منه؛ لأنّ التّنين لا يُؤكّد ولا يُبدل منه، وضمير الجرّ يُؤكّد ويبدل منه بالإجماع؛ فالعطف أسوة بهما.

أما الثانية: فيدلّ على ضعفها، أنّه لو كان حلول كلّ واحد من المعطوف والمعطوف عليه - يعني في محلّ الآخر - شرطاً في صحّة العطف؛ لم يجز: "ربّ رجل وأخيه" ولا "كلّ شاة وسلخها بدرهم" ولا "لا رجل وامرأة في الدار"...

وكما لم يمتنع فيها العطف؛ لا يمتنع في نحو: "مررت بك وزيد".

وإذا بطل كون ما تعللوا به مانعاً؛ وجب الاعتراف بصحّة الجواز" (شرح الكافية الشافية، 1:

62، 63).

وردّ ابن عقيل أيضاً على جمهور التّحاة المانعين العطف من غير إعادة حرف الجرّ، وقال: لا أقول به؛ لورود السّماع نثراً ونظماً بالعطف على الضّمير المخفوض من غير إعادة الخافض. فمن الثّر: قراءة حمزة: ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ بجرّ "الأرحام" عطفاً على "الهاء" المجرورة بـ"الباء".

ومن النّظم ما أنشده سيبويه:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونََا وَتَشْتُمُنَا فَادْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

(البيت من البسيط، ولم يسمّ قائله، ينظر: (الكتاب، 2: 383)؛ و(شرح الكافية الشافية، 1:

64)؛ و (خزانة الأدب، 5: 123).

بجرّ "الأيام" عطفاً على "الكاف" المجرورة بـ"الباء" (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 3:

108، 109).

وذكر المسألة الرّضيّ، بأنّ الكوفة يميزون ذلك في السّعة والضّرورة، والبصرة يجوز عندهم

التّرك في الضّرورة (شرح الرضي على الكافية، 2: 336).

وقال السيوطي أيضاً: لا يجب عود الجرّ في العطف على ضميره؛ لورود ذلك في الفصيح،

وذكر الأمثلة السّابقة، التي ذكرها ابن عقيل (همع الهوامع، 3: 189).

وقال الشّيخ مصطفى الغلاييني: الحقّ أنّه جائز، وذكر قراءة حمزة في "الأرحام" بالجرّ (جامع

الدروس العربية، 3: 546).

## الانتصار للقراءة والردّ على مَنْ رَدّها

انتصر للقراءة - أي: بالجرّ عطفاً على الضمير المحرور، من غير إعادة الجارّ - ابن خالويه، فقال: "وليس لحناً عندي؛ لأنّ ابن مجاهد حدّثنا بإسناد يعزيه إلى رسول الله ﷺ أنّه قرأ: ﴿وَالأَرْحَامِ﴾، ومع ذلك؛ فإنّ حمزة كان لا يقرأ حرفاً إلّا بأثر" (إعراب القراءات السبع وعللها، 1: 128).

وانتصر لها أيضاً الإمام الفخر الرازي، فبعد أن ذكر وجوه الردّ عند مَنْ رَدّها؛ قال: "واعلم أنّ هذه الوجوه؛ ليست وجوهاً قويّة في دفع الروايات الواردة في اللغات، وذلك لأنّ حمزة أحد القراء السبعة، والظاهر أنّه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله - ﷺ - وذلك يوجب القطع بصحّة هذه اللغة، والقياس يتضاءل عند السماع، لاسيّما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهم من بيت العنكبوت" (التفسير الكبير، 9: 170).

وذكر ابن عيش أنّ أبا العباس المبرّد؛ ردّ هذه القراءة - أي: بجرّ "الأرحام" - وقال: لا تحلّ القراءة بها، وقد عاب عليه قوله، فقال: "وهذا القول غير مرضيٍّ من أبي العباس؛ لأنّه قد رواها إمام ثقة، ولا سبيل إلى نقل الثقة" (شرح المفصل لابن عيش، 3: 78).

وانتصر لها أبو حيان، وذهب إلى أنّ الصحيح؛ مذهب الكوفة، وليس مذهب البصرة، وعاب على ابن عطية ردّه لهذه القراءة المتواترة، فقال: "وما ذهب إليه أهل البصرة، وتبعهم فيه الزّخشيّ وابن عطية، من امتناع العطف على الضمير المحرور إلّا بإعادة الجارّ، ومن اعتلاهم لذلك؛ غير صحيح، بل الصحيح: مذهب الكوفيّين في ذلك، وأنّه يجوز...

وأما قول ابن عطية: ويردّ عندي هذه القراءة من المعنى وجهان؛ فحسارة قبيحة منه لا تليق بحاله، ولا بطهارة لسانه، إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله - ﷺ - وقرأ بها سلف الأمة، وأتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن من فيّ رسول الله - ﷺ - بغير واسطة... وحسارته هذه لا تليق إلّا بالمعتزلة، كالزّخشيّ، فإنّه كثيراً ما يطعن في نقل القراء وقراءتهم... ولم يقرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلّا بأثر... ولسنا متعبّدين بقول نخاة أهل البصرة، ولا غيرهم ممّن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيّين من كلام العرب، لم ينقله البصريّون..." (تفسير البحر المحيط، 3: 16).

وانتصر للقراءة أيضاً، السّمين الحلبيّ، بعد أن ذكر: أنّ هناك من يجعلها مجرورة بالعطف على الضمير المحرور، وهناك من يجعلها مجرورة على القسم، قال: "والأوّلَى حمل هذه القراءة على العطف

على الضمير، ولا التفات إلى طعن مَنْ طعن فيها، وحمزة بالرتبة السنّية المانعة له من قراءة ضعيفة“ (الدر المصون، 2: 297).

وانتصر لها ابن عاشور بعد نقله كلام المبرّد أنّه قال: ”لو قرأ الإمام بهاته القراءة؛ لأخذت نعلي وخرجت من الصلاة“، فقال ابن عاشور: ”وهذا من ضيق العطن، وغرور بأنّ العربيّة منحصرة فيما يعلمه“، ثمّ أضاف قائلاً: ”ولقد أصاب ابن مالك في تجويزه العطف على المجرور بدون إعادة الجار“ (التحرير والتنوير، 4: 218).

وأردّ على الرضّيّ في ردّه للقراءة بما ذكره؛ أنّ هذا القول غير مرضيٍّ منه، وأنّ هذا التّعنت والإصرار على منع العطف بغير إعادة الجار؛ أدّى به إلى الطّعن في إمام ثقة، وفي قراءة من القراءات الصّحيحة المتواترة عن رسول الله ﷺ، ففيه وصف للإمام حمزة باتّباع الهوى، من تجويز القراءة؛ لأنّها توافق مذهبه الكوفيّ، أي: كأنّه يقرأ من تلقاء نفسه، ولا ينقل القراءة عن رسول الله ﷺ - كما أنّ في قوله؛ إنكار لتواتر القراءات.

### ثالثاً: القراءة على الضّمّ ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾

ذكر القراءة ابن جنّي من الشّواذ، وجعلها مرفوعة على الابتداء، فقال: ”ينبغي أن يكون رفعه على الابتداء، وخبره محذوف، أي: والأرحامُ ممّا يجب أن تتّقوه، وأنّ تحتاطوا لأنفسكم فيه، وحسّن رفعه؛ لأنّه أوكد في معناه، ألا ترى أنّك إذا قلت: ”ضربتُ زيداً“؛ فـ”زيد“ فضلة على الجملة... وإذا قلت: ”زيدٌ ضربتُهُ“؛ فـ”زيد“ ربّ الجملة، فلا يمكن حذفه“ (المحتسب، 1: 179).

وذكرها الزّمخشريّ أيضاً، وذهب إلى ما ذهب إليه ابن جنّي، في أنّ ”الأرحام“ مبتدأ، وخبرها محذوف، وقُدّر: ”كأنّه قيل: والأرحامُ كذلك، على معنى: والأرحامُ ممّا تتّقى، أو: والأرحامُ ممّا يُتساءل به“ (الكشاف، 2: 7).

وذهب ابن عطيةّ والعكبريّ والبيضاوي (تفسير البيضاوي، 2: 58)، إلى ما ذهب إليه الزّمخشريّ ومن قبله ابن جنّي، وقُدّر الخبر ابن عطيةّ: ”والأرحامُ أهلٌ أن توصل“ (الحرر الوجيز، 3: 483).

وقُدّره العكبريّ: ”والأرحامُ واجبة الوصل“ (إعراب القراءات الشواذ، 1: 364).

وذهب أبو حيّان ومن بعده السّمين الحلبيّ، إلى أنّ تقدير الزّمخشريّ؛ أحسن من غيره؛ لأنّه احتوى على الدّلالة اللفظيّة والمعنويّة.

أمّا غيره، كتقدير ابن عطية؛ فقد احتوى على الدلالة المعنوية فقط (تفسير البحر المحيط، 3: 165)؛ و (الدر المصون، 2: 297).  
الخاتمة:

الحمد لله الذي بفضلته تقضى الحوائج وتدرّك النتائج، والصلاة والسلام على خير البرية وعلى آله وصحبه، وبعد:

فختاماً بعد ذكر التوجيهات والمسائل في البحثين؛ أخلص إلى الآتي:

أرى - والله أعلم - في مسألة حذف التاء في المبحث الأول: بما ذهب إليه البصريون، من حذف الثانية الأصلية، وليس الأولى الزائدة، لأن هذا الحذف حدث بعد دخول "التاء" الأولى، وهذا الحذف دخل ليحدث معنى المضارعة في الفعل، ولما اجتمع ما أدخل لغرض مع حرف أصلي ما دخل لمعنى؛ حذف الأصلي؛ لأن حذفه لا يضرّ بمعنى الكلمة، ولا يغيّر كونها مضارعة أيضاً، ولأنه عندما وقع الإدغام وقع في الثانية، ولا يمكن حصوله في الأولى، فكذلك الحذف وقع في الثانية؛ لأنه أفضل في المعنى؛ ولأن ما وقع فيه الإدغام في حالة، وقع فيه الحذف في أخرى.

ولكن أشير هنا: أنه لا يفهم إذا اجتمع في أول الفعل تاءان متحرّكان؛ وجب الإدغام أو الحذف، بل هناك آيات كثيرة في القرآن الكريم بقيت على صورتها الأصلية، ولم تدغم ولم يحذف منها شيء، من ذلك: (تفكرون) في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ (سورة البقرة، من الآية 219).

و(تبدّلوا) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْبَاطَ بِالطَّيِّبِ﴾ (سورة النساء، من الآية 2).  
و(تتمنوا) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ (سورة النساء، من الآية 2).  
وفي مسألة جرّ "الأرحام": مما سبق من أقوال العلماء في القراءة، من ردّ وإقرار لها، ومن انتصار لها وردّ على من ردّها، ومما تبين من آراء النحويين من جواز العطف على الضمير المحرور من غير إعادة حرف الجرّ وعدمه، يتبين أنّ هذه القراءة صحيحة من وجهين:

الأول: إنّ هذه القراءة مسلّم بصحتها، ولا يمكن ردّها ولا الطعن فيها؛ لأنها قراءة متواترة عن رسول الله - ﷺ - وهي إحدى القراءات السبع، قرأ بها حمزة، وهو إمام ثقة، بالإضافة لوجود من قرأ بها من غير السبعة كـ مجاهد وإبراهيم النخعي وغيرهما، مما يقويها.

الثاني: من التّاحية اللّغويّة، إذ أنّ هذه القراءة صحيحة عند الكوفيّين، والجرميّ ويونس بن حبيب وقطرب والشّلويين وابن مالك وغيرهم.

## والله الموفق

## المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

- الأحفش: أبو الحسن سعيد بن مسعدة(ت 215هـ)، معاني القرآن، تح: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 1، 1411هـ / 1990م.
- الإسترابادي: رضيّ الدين محمّد بن الحسن(ت 688هـ)، شرح الرّضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنيّة، بنغازي، ط: 2، 1996م.
- الأنباري: أبو البركات كمال الدين(ت 577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الطّلائع، القاهرة، ط: بلا، ت ط: 2009م.
- البغدادي: عبد القادر بن عمر(ت 1093هـ)، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تح: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 4، 1418هـ / 1997م.
- البيضاوي: ناصر الدين عبد الله بن عمر(ت 691هـ)، تفسير البيضاوي (أنوار التّرتيل وأسرار التّأويل)، تح: محمّد عبد الرّحمن المرعشلي، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط: 1، ت ط: بلا.
- ابن الجزري: الحافظ محمد بن محمد الدمشقي(ت 833هـ)، التّشّرف في القراءات العشر، تح: علي محمّد الضّباع، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط: بلا، ت ط: بلا.
- ابن جني: أبو الفتح عثمان(ت 392هـ)، سرّ صناعة الإعراب، تح: د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط: 2، 1993م.
- ابن جني: أبو الفتح عثمان(ت 392هـ)، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي التّجدي ناصف ود. عبد الفتّاح إسماعيل شلي، ط: 2، ت ط: بلا.
- أبو حيان: محمد بن يوسف الأندلسي(ت 745هـ)، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، تح: د. رجب عثمان محمّد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 1، 1418هـ / 1998م.
- أبو حيان: محمد بن يوسف الأندلسي(ت 745هـ)، البحر المحيط، تح: عادل عبد الموجود و علي محمّد معوض، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط: 1، 1413هـ / 1993م.

- ابن خالويه: أبو عبدالله الحسين بن أحمد(ت 370هـ)، إعراب القراءات السبع وعللها، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 1، 1413هـ / 1992م.
- الرازي: فخر الدين بن محمد(ت 604هـ)، تفسير الفخر الرازي (التفسير الكبير، مفاتيح الغيب)، دار الفكر، بيروت، ط: 1، 1402هـ / 1981م.
- الزجاج: أبو إسحاق إبراهيم(ت 311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تح: د. عبد الجليل عبده شلي، دار عالم الكتب، بيروت، ط: 1، 1408هـ / 1988م.
- الزمخشري: جار الله محمود بن عمر(ت 538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط: 1، 1418هـ / 1998م.
- السمين الحلبي: أبو العباس بن يوسف(ت 756هـ)، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط: 1، 1414هـ / 1994م.
- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن(ت 911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط: 1، 1418هـ / 1998م.
- سيبويه: عمرو بن قنبر(ت 180هـ)، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 3، 1408هـ / 1988م.
- الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير(ت 310هـ)، تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، تح: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط: 1، 1422هـ / 2001م.
- ابن عاشور: محمد الطاهر(ت 1973م)، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ط: بلا، ت ط: 1984م.
- عبد الفتاح القاضي(ت 1403هـ)، البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط: 1، 1375هـ / 1955م.
- عبد الفتاح القاضي(ت 1403هـ)، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، مكتبة ومطبعة عبد الرحمن محمد، القاهرة، ط: بلا، ت ط: بلا.



- ابن عطية: عبد الحق الأندلسي (ت 546هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: الرّحالي الفاروق و آخرين، طبع بالدّوحة، ط: 1، 1398هـ / 1977م.
- ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله العقيلي (769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطّلائع، القاهرة، ط: بلا، ت ط: 2009م.
- العكبري: أبو البقاء (ت 616هـ)، إعراب القراءات الشّواذ، تح: محمد السيّد أحمد عزّوز، دار عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1417هـ / 1996م.
- أبو علي الفارسي: الحسن بن عبد الغفار (ت 377هـ)، الحجّة للقراء السّبعة، تح: بدر الدّين قهوجي و بشير جويجاي، دار المأمون للتراث، بيروت، ط: 1، 1404هـ / 1984م.
- الغلابي: مصطفى بن سليم (1944م)، جامع الدروس العربيّة، تح: محمد بن علي جيلاني، المكتبة التّوقيفيّة، ط: 3، 2013م.
- الفراء: يحيى بن زكرياء (ت 207هـ)، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف نجاتي و محمد علي التّجّار، الدّار المصريّة للتّأليف و التّرجمة، ط: بلا، ت ط: بلا.
- القرطبي: محمد بن أحمد (ت 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تح: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 1، 1427هـ / 2006م.
- القيسي: مكي بن أبي طالب (ت 437هـ)، مشكل إعراب القرآن، تح: د. حاتم صالح الضّامن، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط: 2، 1405هـ / 1984م.
- ابن مالك: جمال الدين أبو عبد الله (ت 672هـ)، شرح الكافية الشّافية، تح: د. عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث، ط: 1، 1402هـ / 1982م.
- المررد: محمد بن يزيد (ت 285هـ)، الكامل في اللّغة والأدب، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط: 3، 1417هـ / 1997م.
- النسفي: عبد الله بن أحمد بن محمود (ت 537هـ)، تفسير النّسفي (مدارك التّزويل وحقائق التّأويل)، تح: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطّيب، بيروت، ط: 1، 1419هـ / 1998م.
- ابن يعيش: أبو البقاء يعيش بن علي (ت 643هـ)، شرح المفصّل، تح: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط: 1، 1422هـ / 2001م.